IDB.32/14

Distr.: General
23 November 2006
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الثانية والثلاثون
فيينا، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ردّ الإدارة على التقييم المشترك للتقدّم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب

مذكرة من المدير العام

١- طلب المؤتمر العام من المدير العام، في القرار م ع-١١/ق-٥، في جملة أمور، أن يجري تقييما لنتائج المرحلة التجريبية لاتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب، المؤرّخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والإطار المتصل به لوضع برامج تعاون تقني مشتركة بين اليونيدو واليونديب بشأن تنمية القطاع الخاص، المؤرخ في نفس اليوم. وترد في الوثيقة IDB.32/11 الخلاصة الوافية للتقييم المشترك الذي أُجري استجابة لهذا القرار. وقد عُمِّمت على البعثات الدائمة، بالمذكّرة الإعلامية رقم ٣٢ المؤرّخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وصلة إلكترونية للاطلاع على التقرير الكامل. وعُمِّمت على البعثات الدائمة أيضا نسخ ورقية منه.

٢- ويحتوي مرفق هذه الوثيقة على الردّ المشترك بين إدارتي اليونيدو واليونديب على التقييم المشترك. ويتألّف ردّ إدارة اليونيدو من هذه المذكّرة ومن الردّ المشترك بين إدارتي اليونيدو واليونديب الوارد في المرفق. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادرة اتخذت أهمية أكبر في ضوء تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، "توحيد الأداء". ويمثّل وضع رؤساء عمليات اليونيدو في مكاتب اليونديب (مع قيام المنسّق المقيم بوظيفة ممثّل اليونيدو) خطوة رئيسية صوب نهج "المكتب الواحد" المطالب به في التقرير. كما سيكون التشارك بين اليونيدو واليونديب في صوغ البرامج المتعلقة بالقطاع الخاص متماشيا مع الاتجاه نحو البرنامج الواحد والميزانية الواحدة.

221106 V.06-58509 (A)

٣- وقد أفضى الاستنتاج العام الذي خلص إليه التقييم - وهو أن الاتفاق ينبغي أن يواصل مع إدخال تعديلات عليه - إلى عدد من التوصيات الخاصة باليونيدو وباليونديب. وبدأ العمل بالفعل على ضمان استعراض هذه التوصيات من حيث آثارها والاجراءات اللازمة لمتابعتها. وفي مواصلة الاتفاق، سيبدأ العمل قريبا على زيادة عدد مكاتب اليونيدو المصغّرة إلى ما مجموعه ٢٠ مكتبا بنهاية عام ٢٠٠٧.

٤- وفضلا عن ذلك فالمنظمة ملتزمة، رهنا بتوافر أموال كافية، بالعمل على أن يكون عدد مكاتب اليونيدو المصغّرة ٣٠ بنهاية عام ٢٠٠٩. وكما يتضح من الردّ المشترك بين الإدارتين الوارد في المرفق، ستقع على عاتق اليونيدو، بعد فترة السنتين الأولى، التكاليف المالية الكاملة لأول ١٥ مكتبا مصغّرا. وبالنسبة للمكاتب المصغّرة التي تضاف إلى هذه المكاتب الخمسة عشر، ستقع التكاليف الكاملة على عاتق اليونيدو ابتداء من إنشاء كل مكتب. لذلك تعتزم اليونيدو إقامة آليات مالية مرنة لتمويل هذه المبادرة سيكون بوسع البلدان المانحة والبلدان المضيفة أن تساهم فيها. وستشجّع هذه الآليات الدول الأعضاء على الاستثمار في تحقيق الاتساق فعليا على الصعيد القُطري.

٥- وينبغي التشديد على أن زيادة عدد مكاتب اليونيدو المصغّرة بالطريقة الممرحلة المبيّنة أعلاه ستتيح تحقيق تلك الزيادة دون حاجة إلى النظر في إغلاق أي من مكاتب اليونيدو الحالية. ولذلك لن يغلق أي من مكاتب اليونيدو نتيجة للزيادة المعتزمة.

٦- وستجرى في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم المشترك. بما فيها زيادة عدد مكاتب اليونيدو المصغّرة. وسيخضع إنشاء كل مكتب مصغّر لتقييم دقيق لإمكانات حشد المزيد من التمويل لتوسيع برنامج اليونيدو في البلد المضيف.

المرفق

الردّ المشترك بين إدارتي اليونيدو واليوندیب على "التقييم المشترك للتقدّم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين اليونيدو واليوندیب"

ملخّص

١- يقرّ مدير اليونديب والمدير العام لليونيدو كلاهما إقرارا تاما النتائج الإجمالية التي توصّل إليها فريق التقييم، ورهنا بأي موافقة ضرورية من جانب الهيئات التشريعية، يتفقان على ما يلي:

(أ) مواصلة التعاون في العمل، مع إجراء ما يلزم من تعديلات؛

(ب) إنشاء فرقة عمل مشتركة لتتولّى مهمة إدارة تنفيذ اتفاق التعاون؛

(ج) العمل على زيادة عدد مكاتب اليونيدو المصغّرة إلى ٣٠ بحلول نهاية العام ٢٠٠٩؛

(د) استحداث آلية تمويل ملائمة لأجل مكاتب اليونيدو المصغّرة؛

(هـ) بذل المزيد من الجهود بغية العمل على نحو مشترك بشأن تنمية القطاع الخاص وغير ذلك من المشاريع والبرامج، من خلال عدّة سبل ومنها حشد الأموال على نحو مشترك.

التفصيل

٢- يودّ رئيسا اليونديب واليونيدو أن يشكرا فريق التقييم على ما قام به من عمل يتّسم بجودة النوعية وبالصراحة في تقييم التقدّم المحرز في تنفيذ اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب. وفي حين يسلّم التقييم بأن من الصعب استخلاص استنتاجات حاسمة، باعتبار قِصر الفترة الزمنية النسبي منذ بداية المرحلة التجريبية، فإنه يبيّن بوضوح أن الاتفاق أدّى إلى تحقيق بعض الإنجازات البيّنة على الرغم من وجود عدد من أوجه القصور في الاتفاق ذاته وفي الطريقة التي جرى بها تنفيذه. بيد أن الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه التقييم – وهو أن التعاون في العمل جدير بمواصلته، ولكن مع إجراء بعض التعديلات على أسلوب تنفيذه في المستقبل – يبدو أنه يحظى بما يسوّغه على نحو تام في التقييم، ولذا فإن رئيسي المنظمتين يؤيّدانه تمام التأييد.

٣- والمنظمتان ملتزمتان بالعمل معا بناءً على هذه المنجزات والوصول إلى وضع، في نهاية فترة الخمس سنوات التمهيدية المتوخّاة في الاتفاق، يمكّنهما من اتخاذ قرارات على بيّنة

بشأن قيمة الاتفاق ومستقبله. وبغية الوصول إلى ذلك الوضع، لا بدّ من القيام بعدد من الخطوات الهامة خلال السنوات الثلاث المقبلة. أول تلك الخطوات ضمان وجود استراتيجية متماسكة وشاملة لتنفيذ الاتفاق، تكون مفهومة ومتفقا عليها تماما من جانب المنظمتين. وتيسيرا لذلك، فإن التوصية المقدّمة في هذا الخصوص هي إضفاء الصفة الرسمية على فرقة العمل المكونة من ممثّلي كل من اليونيدو واليونديب. وسوف تكون فرقة العمل مسؤولة عن جملة من المهام ومنها صوغ مجموعة من الأساليب النمطية العملياتية المحدّدة للاسترشاد باتّباعها في العمل التنفيذي مستقبلا ومعالجة المسائل الرئيسية التي أثارها فريق التقييم.

٤- ورهنا بترتيبات التمويل المُرضية التي تعدّها اليونيدو حاليا، وكذلك رهنا بأي موافقة من الضروري صدورها عن الهيئة التشريعية للمنظمة، سوف تعمل اليونيدو في سبيل إنشاء ما مجموعه ٣٠ مكتبا من المكاتب المصغّرة التابعة لها بحلول نهاية العام ٢٠٠٩. وهذا يتّسق مع المبدأ الخاص باتّباع نهج مرحلي بحسب ما هو مطلوب في الاتفاق وموصى به في التقييم المشترك. ومع أن هذا المسار هو أبطأ قليلا مما كان متوخّى في الاتفاق الأصلي، فهو يبدو هدفا أكثر واقعية في ضوء الخبرة المكتسبة حتى الآن. وأما القرار بتمديد فترة المكاتب المصغّرة القائمة إلى ما بعد فترة السنتين و/أو فتح مكاتب مصغّرة جديدة فسوف يستند في المقام الأول إلى اهتمام البلد المستفيد وإلى الاتفاق مع المكتب القُطري لليونديب على استضافة المكتب المصغّر، وسوف تتحمّل اليونيدو كامل التكلفة المترتّبة عليه.

٥- وأما مسألة الاستدامة المالية للمكاتب المصغّرة التابعة لليونيدو فهي مسألة ذات أهمية حاسمة، ولهذا السبب فإن ما خلص إليه التقييم من أن الترتيبات الحالية لن توفّر الاستدامة الضرورية هو أمر يدعو إلى القلق بصفة خاصة. ومن ثم فلا بدّ من القيام بمزيد من العمل على نحو عاجل ضمانا لإتاحة الإمكانية لمكاتب اليونيدو المصغّرة الحالية لمواصلة الاضطلاع بعملها على نحو فعّال بعد فترة السنتين التجريبية، وكذلك ضمانا لتوافر التمويل لأجل زيادة عدد المكاتب المصغّرة (إذا ما أُذن باتّباع هذا النهج). ومن المتفق عليه أن إطار العمل بخطوطه العريضة ينبغي أن يتيح المجال لكي يستمر اليونديب في التنازل عن استرداد تكاليف الدعم بما يتماشى مع الاتفاق الحالي فيما يخص الخمسة عشر مكتبا مصغّرا المدرجة في المرحلة التجريبية خلال السنتين الأوليين من مراحل وجودها، ولكن على أن تكون اليونيدو مسؤولة عن توفير كل التمويل اللازم لما بعد ذلك. وسوف تكون التكلفة الكاملة السنوية لأجل ٣٠ مكتبا مصغّرا تابعا لليونيدو حوالي ٣,٣ ملايين دولار (بناء على متوسط التكلفة السنوية للمكتب المصغّر الواحد وقدرها ٠٠٠ ١١٠ دولار). وتعتزم اليونيدو أن تدرج تكلفة العشرين مكتبا مصغّرا الأولى في مقترحها الخاص بالبرنامج والميزانيتين لفترة السنتين التالية (٢٠٠٨-٢٠٠٩). إضافة إلى ذلك، سوف تقوم اليونيدو بوضع استراتيجية لحشد الموارد لأجل جمع الأموال الإضافية اللازمة لفتح ١٠ مكاتب مصغّرة أخرى بحلول نهاية العام

٢٠٠٩، ولأجل ضمان استدامتها المالية. وحسبما هو مطلوب، سوف يقوم اليونديب بدعم اليونيدو فيما تبذله من جهود في حشد الموارد اللازمة.

٦- وفي حين خُصّص قدر كبير من العمل لأجل إعداد مشاريع وبرامج تنمية القطاع الخاص، من الواضح أن مقدار العمل الذي خُصّص لأجل المسألة الرئيسية المتعلقة بالقيام بصورة مشتركة بحشد الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه الأنشطة كان أقلّ بكثير من ذلك. ومن الأمور الحاسمة الأهمية الآن أن تعالج هذه المسألة بنجاح إذا ما أُريد تنفيذ إطار العمل تنفيذا فعّالا. وقد ذُكر في إطار العمل عدد من السبل الخاصة بالسعي إلى جمع الأموال اللازمة، لكنها لم تُباشر بعدُ على نحو واف بالغرض، وينبغي من ثم إسناد أولوية عالية إلى مباشرتها. كذلك فإنه ينبغي لفرقة العمل المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه أن تتولّى النظر في مسألة التشارك بين المنظمتين في حشد الموارد اللازمة لتنمية القطاع الخاص ضمن إطار العمل. وينبغي أيضا لفرقة العمل أن تروّج لتحسين أساليب البرمجة المشتركة والتشارك في المعارف.

٧- وفي حين يركّز إطار العمل على التعاون بشأن تنمية القطاع الخاص فإن الاتفاق يتطلب من المنظمتين أن تعملا معا بشأن قضية التنمية الصناعية المستدامة، التي هي قضية أوسع نطاقا. وضمن إطار الملكية الوطنية، فسوف يُبذل كل جهد ممكن لأجل الاستفادة من خدمات اليونيدو في تصميم و/أو تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الصلة بالتنمية الصناعية التي تُموَّل من المصادر التي تُعزى إلى اليونديب. وتؤيّد المنظمتان كلتاهما التوصية الخاصة بزيادة وضوح التوجيهات التي ينبغي توفيرها، حيثما دعت الحاجة، لممثّلي اليونديب المقيمين في تبيان ما يقع على عاتقهم من المسؤوليات والالتزامات بمقتضى الاتفاق، وخصوصا بشأن البرمجة المشتركة، وحشد الموارد على نحو مشترك لأجل تنمية القطاع الخاص، ومشاركة رؤساء عمليات اليونيدو في الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة، والرصد، وعمليات التقييم القائمة على النتائج.

٨- ولدى السير قُدما في الاتفاق، ينبغي للمنظمتين معا أن تضمنا الاتساق مع مبادرات الإصلاح الأوسع نطاقا على الصعيد القُطري الخاصة بالأمم المتحدة.